



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

## ■ دبي الأولى عربيًا في مؤشر المراكز المالية العالمية



خلفها مدينة المنامة في المركز السادس عربيًا والـ 59 عالميًا، ثم مدينة الرياض في المرتبة السابعة عربيًا والـ 69 عالميًا. المصدر (صحيفة الأيام البحرينية، بتصرف)

احتلت مدينة دبي المركز الأول عربيًا، والـ 15 عالميًا ضمن مؤشر المراكز المالية العالمية، الذي شمل بحث 110 مراكز حول العالم، الصادر عن مجموعة "زد/ين".

ويستند المؤشر على قياس خمسة عوامل أساسية تتضمن بيئة العمل، وتطور القطاع المالي، والبنية التحتية، والرأس المال البشري، والعوامل العامة والسمعة. كما ويعتمد المؤشر على تقييمات خارجية من أطراف ثالثة من ضمنها البنك الدولي، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) التابعة لمجموعة "الإيكونوميست" البريطانية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة.

ووفقًا للتقرير وشملت قائمة المدن العربية في المؤشر كلاً من أبو ظبي التي جاءت في المرتبة الثانية عربيًا، والـ 26 عالميًا، ثم مدينة الدار البيضاء التي جاءت في المركز الـ 28 عالميًا، في حين حلت مدينة الدوحة في المركز الخامس عربيًا، والـ 34 عالميًا، وجاءت

## ■ الحكومة التونسية لن تفرض ضرائب جديدة في موازنة 2018



بشأن ما إذا كان سيسدد الدفعة الثانية من قرض، وقيمتها 250 مليون دولار، ضمن برنامج بقيمة 2.8 مليار دولار خلال اجتماع سيجري هذا الشهر.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أشار رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد، إلى أن "الحكومة لن تفرض ضرائب جديدة على الأشخاص أو الشركات في موازنة 2019 لكنها ستستمر في إصلاح نظام الدعم المكلف"، لافتاً إلى أن "الخطوة تهدف إلى دعم النمو وزيادة جاذبية الشركات"، مشدداً على أن "الحكومة ستواصل إصلاح نظام الدعم الذي يضغط على المالية العامة".

وتعهد الشاهد بالمضي قدماً في الإصلاحات على الرغم من أنها لا تحظى بتأييد شعبي، مشيراً إلى أن "الحكومة ستنفذ العام المقبل إصلاحات تشمل الإعانات والمساهمات في الرفاه الاجتماعي". وكافحت تونس من أجل تحقيق مطالب المانحين لإصلاح اقتصادها وخفض العجز في ميزانيتها بعد اضطرابات عام 2011. ويضغط صندوق النقد الدولي على تونس من أجل خفض العجز في ميزانيتها ورفع أسعار الوقود والكهرباء. وقد توصل الصندوق مع تونس إلى اتفاق مبدئي على مستوى الخبراء بشأن الإصلاحات التالية. ومن المنتظر أن يتخذ الصندوق، ومقره واشنطن، قراراً

## ■ 214 بليون دولار عجز الموازنة الأميركية



من السنة المالية 2017. في حين بلغ إجمالي الإيرادات غير المعدلة 219 بليون دولار الشهر الماضي، بانخفاض 3 في المئة عن آب 2017، في حين بلغت النفقات غير المعدلة 433 بليون دولار، بارتفاع 30 في المئة مقارنة بالشهر ذاته عام 2017. المصدر (صحيفة الحياة، بتصرف)

سجل عجز الموازنة الأميركية في آب (أغسطس) الماضي 214 بليون دولار، مقارنة بـ 108 بلايين في آب 2017، في ظل تضخم النفقات، وفق ما أظهرت بيانات وزارة الخزانة الأميركية. وكان من المتوقع أن تعلن الخزانة الأميركية عن عجز مقداره 156.5 بليون دولار في آب، مع العلم أنّ العجز الحكومي يبلغ 152 بليون دولار عند أخذ تعديلات التقويم في الحسبان، مقارنة بمعدل عجز مقداره 108 بلايين خلال الشهر ذاته قبل عام. ويتخوف أن تؤدي تخفيضات ضرائب الشركات والأفراد التي أقرتها إدارة الرئيس دونالد ترامب أواخر العام الماضي وزيادة الإنفاق الحكومي المتوقع عليها أوائل شباط (فبراير)، على الأرجح إلى تضخم عجز الموازنة الأميركية. وبلغ عجز السنة المالية التي بدأت في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي 989 بليون دولار مقارنة بـ 674 بليوناً خلال الفترة ذاتها

## ■ تراجع نمو مؤشر الاستهلاك في الكويت



وشهد استهلاك السلع غير المعمرة أقوى انتعاش شهري خلال العام، وعلى الرغم من ذلك، كان النمو السنوي ضعيفاً، حيث شهد تراجعاً بنسبة 0.3% للمرة الأولى منذ ديسمبر (كانون الأول). ومن المتوقع أن يواصل معدل الإنفاق نموه خلال العام 2018، وإن كان بوتيرة أقل مما كان متوقعاً. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

تراجع نمو مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي خلال يوليو (تموز) إلى 6.5 في المئة على أساس سنوي، وذلك على الرغم من تسجيله نمواً قوياً على أساس شهري. في المقابل ارتفع معدل الإنفاق على السلع غير المعمرة، لكن ظل قريباً من المستوى المسجل في العام الماضي، أما بالنسبة لأداء المؤشر منذ بداية العام، فقد انخفض بنسبة 1 في المئة. وكان استهلاك السلع المعمرة ثابتاً في يوليو، مع تراجع معدل النمو على أساس سنوي من 10.8% في يونيو (حزيران) إلى 7.3% في يوليو (تموز)، حيث واصل القطاع تأثره بتراجع الطلب الموسمي خلال أشهر الصيف، فقد كانت مبيعات السيارات، والأثاث، والكماليات الأضعف، بينما ارتفع الإنفاق على الأجهزة الإلكترونية. وارتفع معدل استهلاك الخدمات بشكل طفيف على أساس شهري، بدعم من تزايد الإنفاق على السفر، لكن معدل النمو تباطأ على أساس سنوي ليستقر عند مستوى 10.4 في المئة.

## ■ زيادة العجز التجاري المغربي 10.1 في المئة



يناير (كانون الثاني) إلى أغسطس (آب) بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، فيما زادت تحويلات المغتربين المغاربة واحداً بالمثل إلى 44.875 مليار. المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

كشف مكتب الصرف المغربي عن زيادة العجز التجاري 10.1 في المئة إلى 137.9 مليار درهم (14.7 مليار دولار) في الأشهر الثمانية الأولى من 2018 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. في المقابل ارتفعت الواردات 10.2 في المئة، لتتفوق الصادرات التي ارتفعت 10.2 في المئة. وارتفعت واردات المغرب من الطاقة 18.8 في المئة، فيما زادت واردات المعدات 12.5 بالمئة. وزادت واردات السلع تامة الصنع 6.6 بالمئة. وارتفعت صادرات قطاع السيارات 17.7 بالمئة. وقفزت مبيعات الفوسفات ومشتقاته مثل الأسمدة 17.6 بالمئة، فيما زادت الصادرات الزراعية 4.6 بالمئة. وانخفض الاحتياطي الأجنبي المغربي 3.6 بالمئة على أساس سنوي إلى 225.8 مليار درهم وفقاً لبيانات البنك المركزي. في حين نمت عائدات السياحة 1.2 في المئة إلى 48.58 مليار درهم في الفترة من